

ملف المناصرة

مراد الزغيدي

Mourad Zghidi

في السجن تنفيذًا لحكم تونس

مراد الزغيدي صحفي تونسي محتجز منذ مايو/أيار 2024، أولًا بموجب المرسوم عدد 54 بسبب تعليقاته الإذاعية، ثم بتهم غسل الأموال وتهم ضريبية يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها انتقام من عمله الصحفي. وأيّدت محكمة الاستئناف في مايو/أيار 2026 الحكم بسجنه ثلاث سنوات وستة أشهر.

01
القضية في دقيقة

مراد الزغيدي صحفي تونسي محتجز منذ مايو/أيار 2024، أولًا بموجب المرسوم عدد 54 بسبب تعليقاته الإذاعية، ثم بتهم غسل الأموال وتهم ضريبية يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها انتقام من عمله الصحفي. وأيّدت محكمة الاستئناف في مايو/أيار 2026 الحكم بسجنه ثلاث سنوات وستة أشهر.

الحالة**في السجن تنفيذًا لحكم**	تاريخ القبض**11 مايو/أيار 2024**	الدولة**تونس**

الحكم السجن ثلاث سنوات وستة أشهر (يناير/كانون الثاني 2026)، وأيّدته محكمة الاستئناف في 12 مايو/أيار 2026، والطعن بالتعقيب منظور؛ وقبل ذلك ثمانية أشهر بموجب المرسوم عدد 54 قضاها.

التهم نشر أخبار كاذبة بموجب المرسوم عدد 54 (قضية 2024: سنة واحدة خُفّضت إلى ثمانية أشهر في الاستئناف، وقضاها)
تبييض الأموال (حكم يناير/كانون الثاني 2026: ثلاث سنوات)
جرائم ضريبية (حكم يناير/كانون الثاني 2026: ستة أشهر)

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 الإفراج عن مراد الزغيدي فورًا ودون شروط.

02 إسقاط كل التهم المتعلقة بالممارسة السلمية للحقوق الأساسية.

03 ضمان الوصول دون قيود إلى المحامين والأسرة والرعاية الطبية الملائمة طوال فترة الاحتجاز.

04 الرفع الفوري لتجميد الحسابات الشخصية والمؤسسية لمراد الزغيدي.

05 سحب إجراءات تمويل الإرهاب أو غسل الأموال المستخدمة ذريعةً.

06 إعادة الحق في الوصول إلى الممتلكات والراتب والتراخيص المهنية.

02
الانتهاكات الموثقة

كل انتهاك والمعيار الدولي الذي يخالفه.

الاحتجاز التعسفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9

التجميد التعسفي للأصول إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 13

المضايقة القضائية إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12

انتهاك حرية الصحافة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 19

الحبس الاحتياطي المطوّل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9(3)

المحاكمة غير العادلة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14

03
مسار القضية

11 مايو/أيار 2024

اعتقال

اعتقاله بسبب تعليقاته الإذاعية

اعتُقل مراد الزغيدي مع زميله في إذاعة IFM برهان بسيس بسبب تعليقاته الإذاعية، واستُجوب بتهمة نشر أخبار كاذبة بموجب المرسوم عدد 54.

15 مايو/أيار 2024

الأمر بالحبس الاحتياطي

إيداعه الحبس الاحتياطي بموجب المرسوم عدد 54

أصدر قاضي التحقيق أمرًا بإيداعه الحبس الاحتياطي بتهمة نشر أخبار كاذبة بموجب الفصل 24 من المرسوم عدد 54.

22 مايو/أيار 2024

إدانة

أول إدانة بموجب المرسوم 54 بسبب تعليقات سياسية

في 22 مايو/أيار 2024، قضت المحكمة الابتدائية بتونس بسجن مراد الزغيدي وبرهان بسيس، المذيع في إذاعة IFM أيضًا، سنة واحدة بتهمة «نشر أخبار كاذبة» بموجب المرسوم عدد 54 المتعلق بمكافحة الجرائم الإلكترونية. وخضع الزغيدي للاستجواب بشأن منشور على فيسبوك وتسعة مقاطع فيديو من برنامجه الإذاعي على IFM في مطلع 2024 دعمًا للصحفي محمد بوغلاب.

30 يوليو/تموز 2024

الطعن: تخفيف العقوبة

محكمة الاستئناف تخفّض حكم المرسوم 54 إلى ثمانية أشهر

أيّدت محكمة الاستئناف بتونس الإدانة وخفّضت العقوبة إلى السجن ثمانية أشهر.

7 يناير/كانون الثاني 2025

الأمر بالحبس الاحتياطي

بطاقات إيداع جديدة في قضية تبييض أموال يوم موعد الإفراج عنه

في اليوم الذي كان مقررًا فيه الإفراج عنه، أصدر قاضي التحقيق بطاقات إيداع جديدة بحقه في تحقيق يتعلق بتبييض الأموال والجرائم الضريبية.

22 يناير/كانون الثاني 2026

إدانة

حكم جديد بالسجن 3.5 سنوات بتهم غسل أموال وجرائم ضريبية ومصادرة الأملاك

في 22 يناير/كانون الثاني 2026، قضت محكمة في تونس بسجن الزغيدي وبسيس ثلاث سنوات بتهمة تبييض الأموال وستة أشهر بتهم ضريبية. وفرض الحكم أيضًا غرامات، وأمر بمصادرة أملاكهما، ونصّ على حجز حصصهما والحقوق المرتبطة بها في الشركات التي يملكان فيها أسهمًا لفائدة الخزينة العامة.

14 أبريل/نيسان 2026

جلسة محاكمة

بدء المحاكمة الاستئنافية أمام محكمة الاستئناف بتونس وتأجيلها إلى 28 أبريل/نيسان

بدأت المحاكمة الاستئنافية أمام محكمة الاستئناف بتونس، وأُجّلت إلى 28 أبريل/نيسان.

28 أبريل/نيسان 2026

جلسة محاكمة

محكمة الاستئناف ترفض الإفراج المؤقت وتحدد جلسة في 12 مايو/أيار

رفضت محكمة الاستئناف الإفراج المؤقت، وحددت جلسة في 12 مايو/أيار.

12 مايو/أيار 2026

الطعن: تأييد الحكم

محكمة الاستئناف بتونس تؤيد الحكم بالسجن ثلاث سنوات ونصف

أيّدت محكمة الاستئناف بتونس الحكم بالسجن ثلاث سنوات وستة أشهر بتهم غسل الأموال والجرائم الضريبية. والطعن بالتعقيب منظور.

يونيو/حزيران 2026

الطعن على الحكم

الطعن بالتعقيب

قُدّم طعن بالتعقيب في الحكم الاستئنافي، وطُلب النظر فيه على وجه السرعة.

4 يونيو/حزيران 2026

بدء إضراب عن الطعام

بدء إضراب عن الطعام احتجاجًا على الحكم الاستئنافي

بدأ إضرابًا عن الطعام في السجن احتجاجًا على الحكم الاستئنافي.

16 يونيو/حزيران 2026

إنهاء إضراب عن الطعام

تعليق إضرابه عن الطعام بعد أحد عشر يومًا

علّق مراد الزغيدي الإضراب عن الطعام الذي بدأه في 4 يونيو/حزيران 2026، استجابةً لنداءات شخصيات ومنظمات في تونس وخارجها. وأكد أن هذا القرار لا يعني التخلي عن المطالبة بحقه في الحرية.

30 يونيو/حزيران 2026

فعل آخر

رسالة مفتوحة إلى رئيس الجمهورية يطالب فيها بالإفراج عنه

طالب، في رسالة مفتوحة إلى الرئيس قيس سعيّد نُشرت على صفحة على فيسبوك تسانده، بالإفراج عنه، مؤكدًا أنه أبرم صلحًا مع مصالح وزارة المالية في يناير/كانون الثاني 2026 وسدّد كل المبالغ المستوجبة.

10 سبتمبر/أيلول 2026

سياق

لا يزال محتجزًا في سجن المرناقية

لا يزال محتجزًا في السجن المدني بالمرناقية.

11 نوفمبر/تشرين الثاني 2026

سياق

لا يزال في السجن بعد عامين ونصف من اعتقاله

لا يزال مراد الزغيدي وبرهان بسيس في السجن بعد عامين ونصف من اعتقالهما في 11 مايو/أيار 2024. وقال محاميهما غازي المرابط إن مجموع العقوبات في القضيتين يبلغ أربع سنوات وشهرين.

04
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: رُوجع هذا السجل استنادًا إلى أحدث المصادر. لا يزال مراد الزغيدي في سجن المرناقية بعد عامين ونصف من اعتقاله في 11 مايو/أيار 2024، يقضي حكمًا بالسجن ثلاث سنوات وستة أشهر أيّدته محكمة الاستئناف بتونس في 12 مايو/أيار 2026، ولم يُبلَّغ عن أي قرار في طعنه بالتعقيب.

الخلفية والعمل

مراد الزغيدي صحفي مقيم في تونس. وهو معلّق سياسي ورياضي في إذاعة IFM في تونس. ويتسق القبض عليه وملاحقته مع نمط موثق جيدًا من المضايقة القضائية التي تستهدف الصحافة التونسية منذ 2021.

تدهورت البيئة الإعلامية في تونس تدهورًا حادًا في السنوات الأخيرة. ويواجه الصحفيون الذين يغطّون الفساد أو إخفاقات الحكم أو القمع السياسي القبض عليهم بتهم لا صلة لها بمضمون عملهم. وحلّت الجرائم المالية، من غسل الأموال والتهرب الضريبي ومخالفات الصرف، محل الرقابة المباشرة بوصفها الأداة القانونية المفضلة لإسكات الصحافة.

القبض

قُبض على الزغيدي في 11 مايو/أيار 2024 بسبب تعليقاته الإذاعية، ووُجّهت إليه تهمة نشر أخبار كاذبة بموجب المرسوم عدد 54. وفي 22 مايو/أيار 2024 قضت محكمة في تونس بسجنه سنة واحدة، خُفّفت إلى ثمانية أشهر في الاستئناف في 30 يوليو/تموز 2024. وفي 7 يناير/كانون الثاني 2025، يوم موعد الإفراج عنه، أصدر قاضي التحقيق بطاقات إيداع جديدة بحقه في قضية تبييض أموال وجرائم ضريبية. واتبعت التهم النمط المعتمد في عشرات القضايا الأخرى: تستند النيابة إلى نصوص مالية تنقل عبء الإثبات إلى المتهمين وتترتب عليها عقوبات ثقيلة بما يكفي لردع غيرهم من أبناء المهنة.

ولم يُعلن عن أي دليل يربط الزغيدي بنشاط مالي إجرامي. ويوحي إدراج تهمة نشر معلومات كاذبة بأن الملاحقة جاءت، جزئيًا على الأقل، ردًا على عمله الصحفي، وإن لم تقرّ الدولة بهذه الصلة.

الإجراءات القضائية

احتُجز الزغيدي رهن الحبس الاحتياطي في قضية تبييض الأموال منذ يناير/كانون الثاني 2025. وفي 22 يناير/كانون الثاني 2026، قضت محكمة في تونس بسجنه ثلاث سنوات بتهمة تبييض الأموال وستة أشهر بتهم ضريبية، مع غرامات ومصادرة أملاكه. وصدر حكم مماثل بحق الصحفي برهان بسيس، الذي حوكم معه. وفي 12 مايو/أيار 2026 أيّدت محكمة الاستئناف بتونس الحكم، والطعن بالتعقيب منظور. وفي 4 يونيو/حزيران 2026 بدأ إضرابًا عن الطعام احتجاجًا على الحكم، ثم علّقه في 16 يونيو/حزيران 2026. وفي 30 يونيو/حزيران 2026 وجّه رسالة مفتوحة إلى الرئيس قيس سعيّد طالب فيها بالإفراج عنه، مؤكدًا أنه أبرم صلحًا مع مصالح وزارة المالية في يناير/كانون الثاني 2026 وسدّد كل المبالغ المستوجبة.

وجرت المحاكمة في ظل منظومة قضائية جرى توظيفها بصورة منهجية لملاحقة الصحفيين. وكثيرًا ما يُحرم المتهمون في مثل هذه القضايا من الاطلاع على الأدلة، ويُحتجزون رهن الحبس الاحتياطي لفترات مطوّلة، وتصدر بحقهم أحكام في إجراءات تفتقر إلى الضمانات الإجرائية التي تقتضيها المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

ظروف الاحتجاز والصحة

يُحتجز الزغيدي في سجن المرناقية. ولا تتوفر حاليًا معلومات مفصلة عن ظروف احتجازه أو حالته الصحية. وتعاني السجون التونسية من اكتظاظ شديد، وكثيرًا ما يُحتجز المعتقلون السياسيون، ومنهم الصحفيون، في مرافق تكون فيها الرعاية الطبية غير كافية والزيارات العائلية مقيدة.

الاستجابة الدولية

استرعت القضية اهتمام المنظمات الدولية المعنية بحرية الصحافة بوصفها جزءًا من الحملة الأوسع على الصحافة المستقلة في تونس. ودعت منظمات حقوق الإنسان إلى الإفراج عن الزغيدي وإلى وقف استخدام التهم المالية والإدارية أدواتٍ للقمع السياسي.

آخر مستجدات القضيةامسحوا الرمز أو زوروا الصفحة:https://humena.org/ar/defenders/mourad-zghidi/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين.الحالة كما هي مسجّلة في 07-01-2025. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org